

نظرة عامة

وفيما يتعلق بتقديرات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 20.2 مليار دولار عام 2015. بتراجع قدره حوالي 9.5 في المائة عن عام 2014. وتشكل هذه المساعدات نحو 13.2 في المائة من إجمالي العون الإنمائي الرسمي المُقدم للدول النامية خلال عام 2015. وتُشير الأرقام الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى استقرار صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في حدود 142.6 مليار دولار في عام 2016 مقابل 131.5 مليار دولار المسجل في عام 2015.

المساعدات الإنمائية العربية

تقدم المساعدات الإنمائية العربية من خلال المساعدات الحكومية الثنائية، والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية.

أولاً: العون الإنمائي على المستوى الثنائي

توجه المساعدات الحكومية الثنائية في معظمها إلى تغطية العجز في الموازنات العامة للدول المتلقية للعون العربي. والوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية. وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، سلطنة عُمان) حوالي 13.5 مليار دولار في عام 2016.

وتوضح البيانات الخاصة بالمساعدات الحكومية الثنائية مواصلة الدول العربية المانحة تقديم العون بالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط على المستوى العالمي. فقد سجل هذا

يُقدر إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة⁽¹⁾ في عام 2016 حوالي 13.5 مليار دولار، بزيادة قدرها نحو 1.4 مليار دولار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2015. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية خلال الفترة (1970 - 2016) حوالي 216.2 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 1.00 في المائة في عام 2016.

بالمقابل، سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق⁽²⁾ في عام 2016 حوالي 20.0 مليار دولار مقابل حوالي 17.7 مليار دولار في عام 2015 مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته حوالي 13.0 في المائة. وتمثل الالتزامات التمويلية المقدمة منها للدول العربية ما نسبته 47.5 في المائة في عام 2016 من إجمالي تلك الالتزامات مقارنة بنسبة 36.1 في عام 2015.

يبرز التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2016، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 10.2 مليار دولار تشكل حوالي 51.0 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2016.

(1) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.
(2) مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

مؤسسات المجموعة على احترام الأولويات الإنمائية للدول المستفيدة بما في ذلك المشاريع في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع مراعاة حماية البيئة.

سلسلة الإجراءات وضمان جدوى المشاريع: تتم موافقة مؤسسات المجموعة على تمويل المشاريع ذات الأولوية بعد التأكد من مبررات تلك المشاريع ومن سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى تقييم الأثر البيئي، وذلك حرصاً من مؤسسات المجموعة على ضمان الشفافية في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع.

المساهمة في فعالية تنفيذ المشاريع: تقدم مؤسسات المجموعة معونات فنية للدول المستفيدة لتمويل الأنشطة والخدمات المختلفة، مثل دراسات الجدوى وبناء القدرات والتدريب والأنشطة المماثلة الأخرى إلى أن تساهم في تنفيذ المشاريع وتشغيلها.

تقديم المشورة خلال دورة المشاريع: تحرص مؤسسات المجموعة على متابعة تنفيذ مختلف مراحل المشاريع التي تمويلها، حيث تتشاور مع الدول المستفيدة حول الصعوبات التي تواجه تنفيذ تلك المشاريع وتقدم النصح والمساعدة لحلها.

التعاون مع مؤسسات التنمية الدولية: فضلاً عن التمويل المشترك بين أعضائها، تتعاون مؤسسات المجموعة مع مؤسسات التنمية الدولية لتوفير تمويلات للمشاريع الكبيرة التي تجتاز احتياجاتها قرات جهة تمويلية واحدة. كما تعمل مؤسسات المجموعة على تعزيز تعاونها مع المؤسسات الدولية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

العون الإنمائي العربي خلال عام 2016

أولاً: المساعدات الإنمائية العربية الثنائية

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 13.5 مليار دولار عام 2016، بزيادة نسبتها حوالي 12 في المائة مقارنة بعام 2015، بالرغم من انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدايعياتها على موازنات واقتصادات الدول العربية المانحة. وقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من السعودية نحو 9.8 مليار دولار، أي حوالي 72.5 في المائة من

العون خلال عام 2016 نسبة 1.0 في المائة من الناتج القومي الإجمالي السنوي للمانحين الرئيسيين.

حرصت المساعدات الإنمائية العربية في أغلبها على مواكبة الاحتياجات التمويلية في إطار التغييرات في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ويتضح ذلك بوجه خاص عبر اهتمامها في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص في الدول المستفيدة وبصورة عامة، حققت المساعدات الإنمائية العربية إنجازات عديدة سواءً على مستوى توفير الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المستفيدة بوجه عام وفي الدول العربية بوجه خاص.

ثانياً: العون المُقدم من مؤسسات المجموعة

يتمثل التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق الذي يهدف إلى دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المشاريع المشتركة بين الدول المستفيدة. وتتسم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات هذه المجموعة بملامح عديدة منها، إذ ساهمت جهود مؤسسات مجموعة التنسيق على مدى الأعوام الخمسة عشر السابقة في دعم الدول المستفيدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تبناها المجتمع الدولي في سبتمبر 2000. وتعمل اليوم مؤسسات مجموعة التنسيق لمساعدة الدول المستفيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد تعهدت مؤسسات المجموعة من خلال الإعلان الذي أصدرته في يناير 2016 بالالتزام بأهداف التنمية المستدامة 2030 وجمدت استعدادها للاستمرار في مساعدة الدول المستفيدة والانخراط معها لتنمية شراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار أجندة التنمية لما بعد 2015 من خلال السياسات والأنشطة التالية: احترام الأولويات الإنمائية للدول: انطلاقاً من قناعتها على أن تحديد البرامج الإنمائية وترتيب الأولويات إنما يعود للدول المستفيدة، فإن

قياساً بدخلها القومي، حيث أظهرت البيانات الأولية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ في عام 2016 حوالي 4.14 مليار دولار بنسبة 1.1 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، لتحل بذلك المرتبة الأولى عالمياً.

ثانياً: المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

تغطي المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجموعة كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة. فضلاً عن ذلك فقد توسع نشاط معظم مؤسسات المجموعة في مجال المعونات وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية، وذلك لكون هذه الخدمات تشكل نشاطاً تكملياً ومصاحباً للنشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة.

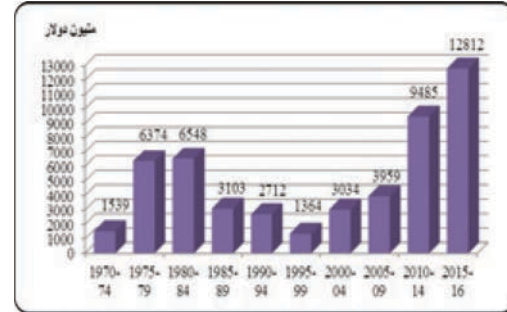
مجالات المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق

في مجال دعم التنمية الاقتصادية: استقر المجتمع الدولي على جعل توفير الطاقة لكافة سكان العالم، أحد أركان التنمية وتم إدراجه في الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة واستجابة لما ارتأته الدول المستفيدة من أولويات تنموية، فقد سجلت مؤسسات مجموعة التنسيق ما يزيد عن 69 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 5.1 مليار دولار أمريكي لمشاريع الطاقة خلال عام 2016. وتمتد أنشطة عمليات مؤسسات المجموعة لتشمل كافة مجالات القطاع بدءاً من توليد الكهرباء بالتقنيات المختلفة، محطات التوليد الحرارية، مشاريع التوليد المائية الكبرى، ومشاريع الطاقة المتجددة، ولتنسج عمليات مؤسسات المجموعة لتشمل شبكات النقل سواء داخل الدولة أو للربط مع الشبكات المجاورة (مثل مساهمة الصندوق الكويتي في

الإجمالي، والإمارات بحوالي 1.8 مليار دولار أي حوالي 13.4 في المائة، والكويت حوالي 1.4 مليار دولار أي حوالي 10.7 في المائة، وقطر بحوالي 425 مليون دولار أي حوالي 3.1 في المائة، وعمان حوالي 31 مليون دولار أي بحوالي 0.2 في المائة.

وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970 – 2016) حوالي 216.2 مليار دولار، منها حوالي 209.2 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 96.7 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7.0 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 67.5 في المائة من مجموع المساعدات، تليها الكويت بنسبة حوالي 13.5 في المائة، والإمارات بنسبة حوالي 9.0 في المائة، وقطر بنسبة حوالي 6.3 في المائة، وعمان بنسبة حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 3.2 في المائة، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1): المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي (2016 – 1970)



المصدر: الملحق (1/11).

وارتفعت نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية من نحو 0.87 في المائة المسجلة خلال عام 2015 لتصل إلى حوالي 1.0 في المائة عام 2016، وهي أعلى من النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للإبقاء على المساعدات الإنمائية الرسمية عند مستوى 0.7 في المائة، الملحق (2/11).

وقد حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الثالث على التوالي على مكانتها ضمن أكثر عشر دول مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية

واستغلال الأراضي الفلاحية أمراً أساسياً للتخفيف من حدة الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة بشكل عام. ونظراً للدور الهام لقطاع الزراعة في اقتصاديات الدول النامية، فإن مؤسسات مجموعة التنسيق تركز في سياساتها لاختيار المشاريع على ما تحققه من عوائد إيجابية اجتماعية واقتصادية. ومن هذا المنطلق أولت مؤسسات المجموعة اهتماماً خاصاً بمشاريع القطاع الزراعي وذلك لعدة مبررات منها:

أ- غالبية السكان في الدول النامية تعيش على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل حيث أن نسبة سكان الريف تشكل ما بين 60 في المائة إلى 70 في المائة من مجموع السكان والغالبية العظمى منهم يعملون في الزراعة التقليدية وهم من صغار المزارعين الفقراء.

ب- يساعد قطاع الزراعة على توفير فرص العمل، وهذا بدوره يعمل على الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن الرئيسية. كما يساعد على توفير المواد الأولية المستخدمة في كثير من الصناعات التمويلية المحلية.

ج- يساهم قطاع الزراعة في تخفيض الواردات من بعض السلع الغذائية وبالتالي العمل على تخفيف الأسعار في تلك الدول.

وبناءً على أهمية مشاريع قطاع الزراعة في دعم جهود التنمية فقد قدمت مؤسسات المجموعة لهذا القطاع مبلغ إجمالي وقدره 2.5 مليار دولار لتمويل 68 مشروع، وقد تنوعت مجالات نشاط المجموعة في قطاع الزراعة لتشمل تمويل مشاريع الزراعة المروية واستصلاح الأراضي لإنتاج المحاصيل وبناء السدود لتخزين المياه الصالحة لأغراض الزراعة المختلفة والتصنيع الزراعي ومنها إنتاج وتصنيع السكر، وصوامع تخزين الحبوب والغلغل ومطاحن الدقيق، إلى جانب الثروة السمكية التي تشمل الصيد وتطوير مخازن حفظ الأسماك.

تمويل مشاريع الربط كمشروع الربط المصري، السعودي، وتنمية نهر السنغال وتنمية نهر غامبيا)، بالإضافة إلى مشاريع كهرباء الريف في إفريقيا وآسيا.

يعتبر قطاع النقل العمود الفقري للبنية الأساسية في أي دولة، فتكامل هذا القطاع وزيادة كفاءته ينعكس إيجاباً على تكامل ونجاح قطاعات التنمية الأخرى في الدولة. فقد استحوذ هذا القطاع على جزء كبير من إجمالي مساهمات مؤسسات المجموعة في تمويل مشاريع البنية الأساسية. حيث بلغ عدد عمليات قطاع النقل التي خصصتها المجموعة إلى نهاية عام 2016، 75 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 3.5 مليار دولار.

ويفسر اهتمام الدول النامية المستفيدة من نمو مساعدات مؤسسات المجموعة بقطاع النقل لما يوفره هذا القطاع من خدمات لمواجهة تحديات تنموية تذكر منها على الخصوص تلك المتعلقة بالحاجة إلى إيصال العون الغذائي والطبي إلى المناطق النائية والمتناثرة على مساحات الدول الشاسعة، وذلك إما بشق طرق جديدة وتنفيذ موانئ بحرية ونهرية وجوية، إضافة إلى حاجة قطاعات الزراعة والصناعة لوسائل نقل فعالة وصالحة طوال العام وفي كافة أحوال الطقس، ولربط مناطق الإنتاج بمراكز التسويق والاستهلاك والتصدير لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال ربط القرى والتجمعات السكانية الصغيرة الواقعة في أماكن نائية بالمراكز الإدارية الحضرية للاستفادة من الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية والاجتماعية، اتصال الدول المغلقة برياً، والتي لا تملك منافذ بحرية، مع العالم الخارجي من خلال شبكات نقل تصلها بالشبكات الإقليمية والدولية، ومقابلة الطلب المتزايد لزيادة سعة شبكة النقل لاستيعاب حجم الحركة المتزايدة سنوياً لنقل الركاب والبضائع.

في مجال دعم القطاعات الإنتاجية: تلعب الزراعة دوراً حيوياً في اقتصادات الدول النامية وتمثل المصدر الرئيسي للغذاء والدخل والعمل للسكان الريفيين. ويعد الاهتمام بالزراعة

والتي تشمل تمويل الواردات والصادرات، والعمليات التي تسبق التصدير، وتمويل إيصالات المستودعات، ودعم النشاط التجاري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير رأس المال العامل، والمشاركة في المخاطر غير المشمولة بالتمويل، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2016 حوالي 20.0 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي 13 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 52.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 20.7 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 7.6 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 7.4 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 5.3 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 3.4 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 2.1 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 1.4 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند) 0.03 في المائة، الملحق (3/11).

التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2016 حوالي 47.5 في المائة مقابل 36.1 في المائة في عام 2015، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 27.9 في المائة مقابل 33.3 في المائة في عام 2015، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17.3 في المائة مقابل 26.4 في المائة في عام 2015، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.2 في المائة مقابل 2.8 في المائة في عام 2015، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 5.6 في المائة مقابل 0.4 في

في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي: تساهم مؤسسات المجموعة المتخصصة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو، حيث تحرص هذه المؤسسات على تطوير تسهيلات المتاحة في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويقدم صندوق النقد العربي دعماً تمويلياً وفنياً لبرامج التصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها. ولا شك أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يُمثل شرطاً أولياً لنجاح جهود التنمية.

في مجال دعم التنمية الاجتماعية: أولت مؤسسات مجموعة التنسيق اهتماماً خاصاً لدعم قطاعات التنمية الاجتماعية من خلال المساهمة في تطوير قطاعات البنى الأساسية، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان من جهة. ومن جانب آخر، إلى توفير مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجال دعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً. حيث أنه وعلى الرغم من الانجازات التي تم تسجيلها في إطار أهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك حاجة ماسة لسد الفجوات التي لاتزال قائمة في مجال تحقيق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية بما في ذلك تحسين البنية التحتية والإدارة، وإتاحة ظروف عمل أفضل للممارسين الطبيين.

في مجال تشجيع التجارة: تولي مؤسسات مجموعة التنسيق عناية خاصة لقطاع التجارة باعتباره أحد الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي فقد عملت مؤسسات المجموعة التي تنشط في مجال تيسير وتمويل التجارة على تكثيف مساعداتها لخدمة احتياجات الدول المستفيدة من خلال توفير التمويلات اللازمة للنشاط التجاري.

مجموعة الدول الإفريقية

بلغ عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية نحو 188 عملية قيمتها 3.5 مليار دولار. حصلت السنغال والكاميرون على الجزء الأكبر من التدفقات المالية لمؤسسات مجموعة التنسيق الموجهة للقارة الأفريقية خلال عام 2016 بمبلغ وقدره 675.7 مليون دولار و394 مليون دولار على التوالي. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في هذه المنطقة إلى تصدر قطاعات النقل والاتصالات والزراعة كأولويات التنمية في منطقة أفريقيا، حيث استحوذت قطاعات النقل والزراعة والقطاع المالي على حوالي 52 في المائة و23 في المائة و15.8 في المائة على التوالي من المجموع المسجل في السنغال.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 98 عملية بقيمة 5.6 مليار دولار. استفادت تركيا بنحو 12 عملية منها بمبلغ إجمالي وقدره في حدود 1.5 مليار دولار. كما استفادت باكستان بـ 15 عملية منها بمبلغ إجمالي وقدره في حدود 964 مليون دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات المجموعة في البلدان الآسيوية أن بلدان هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاعات الطاقة (كهرباء، غاز، وبنفط) والقطاع المالي. حيث تشير الأرقام إلى أن 38.3 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة (كهرباء، نفط، وغاز)، و30 في المائة قطاعات أخرى و16.7 في المائة لقطاع النقل والاتصالات.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية نحو 21 عملية بقيمة 248 مليون دولار. استفادت كوبا بثلاث عمليات بقيمة 87 مليون دولار، كما استفادت سورينام بـ 3 عمليات بقيمة 40 مليون

المائة في عام 2015، والهيئات والمنظمات حوالي 0.5 في المائة خلال عام 2016، مقابل 1.0 في المائة خلال عام 2015، الملحق (3/11).

التوزيع القطاعي: بلغ نصيب القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 34.1 في المائة، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 25.1 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2016، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 17.5 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 12.6 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 8.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.2 في المائة، الملحق (4/11).

عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة

بلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات المجموعة خلال عام 2016، 530 عملية بقيمة إجمالية بحدود 20.0 مليار دولار وزعت على 85 جهة مستفيدة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) وتوضح البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق الخاصة بالعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال هذا العام ما يلي:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية نحو 178 عملية بلغت قيمتها 9.5 مليار دولار، واستفادت جمهورية مصر العربية بنحو 30 عملية بمبلغ يعادل 3.9 مليار دولار، أي بنسبة 41 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي، إلى أن 33.4 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة في مصر وجهت لتمويل مشاريع الطاقة (10.3 في المائة لمشاريع الكهرباء، و23.1 في المائة لمشاريع الغاز والنفط).

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات المجموعة التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 36 عملية بقيمة إجمالية بلغت 97.2 مليون دولار وقد وجهت هذه العمليات إلى القطاعات الأخرى.

نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2012-2016)

تشير البيانات المتوفرة لدى أمانة التنسيق بأن نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق، خلال الفترة (2012-2016) قد امتد إلى 124 دولة لتنفيذ 2764 عملية بقيمة إجمالية قدرت بنحو 74.7 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل ميزان المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، جدول (1) وشكل (2).

دولار من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية. وحسب التوزيع القطاعي، فقد استحوذ قطاع الطاقة (الطاقة المتجددة والكهرباء) على 33 في المائة من مجموع المساعدات لدول المنطقة، يليه قطاع المياه بـ 23 في المائة.

مجموعة الدول الأخرى

استفادت ثلاث دول أخرى من عمليات مؤسسات المجموعة المسجلة خلال عام 2016. وقد بلغت قيمة هذه العمليات حوالي 1.1 مليار دولار. وخصصت هذه العمليات لتمويل 9 مشاريع، وقد استحوذت القطاعات الأخرى على 92.7 في المائة من مجموع المساعدات لدول المنطقة و6.9 في المائة من مجموع العمليات خصص لتمويل مشاريع النقل والاتصالات و0.4 في المائة لقطاع الزراعة.

جدول (1)
توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها
(2016 - 2012)

مليون دولار

مؤسسات التنمية	عمليات القروض		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات أخرى		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الاجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1- البنك الإسلامي	225	3,828	286	70	405	21,664	233	16,687	50	862.47	-	-	1199	43,111
2 - صندوق ابوظبي	28	1,702	28	888	-	-	-	-	1	100	500	1	58	3,190
3 - أوفيد	204	3,599	328	104	-	-	53	1,133	83	839	-	-	668	5,675
4 - الصندوق السعودي	126	5,591	29	1,616	-	-	-	-	-	-	-	-	155	7,207
5 - الصندوق العربي	68	7,003	130	135	-	-	-	-	2	26	-	-	200	7,164
6 - الصندوق الكويتي	124	4,401	13	19	-	-	-	-	-	-	-	-	137	4,420
7 - المصرف العربي	99	948	129	36	-	-	5	160	8	78	-	-	241	1,222
8. أفسند	4	8	78	15	-	-	-	-	-	-	-	-	82	23
9. صندوق النقد العربي	14	1,443	-	-	-	-	-	-	-	-	1,231	10	24	2,675
10. صندوق قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي	892	28,523	1,021	2,882	405	21,664	291	17,980	144	1,906	1,731	11	2,764	74,686

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

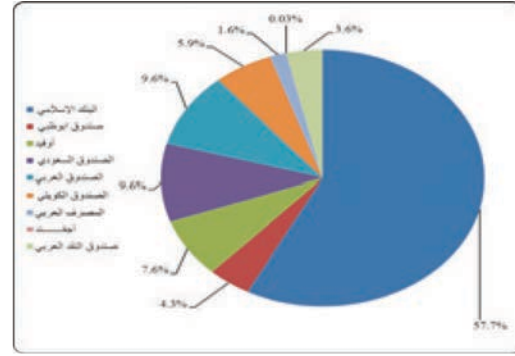
– **البنى الأساسية:** وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 923 عملية بقيمة إجمالية في حدود 44.6 مليار دولار.

– **القطاعات الإنتاجية:** وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 433 عملية بمبلغ إجمالي في حدود 9.2 مليار دولار.

– **القطاعات الاجتماعية:** وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان بلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 521 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 6.9 مليار دولار.

– **قطاعات أخرى:** والتي تشمل القطاع المصرفي وقطاعات أخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 886 عملية بمبلغ إجمالي قدره 14 مليار دولار، جدول (2) والشكل (3).

الشكل (2): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها (2016 – 2012)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2012 – 2016)

لقد وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2012-2016) لتمويل المشاريع في القطاعات التالية:

جدول (2) التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية (2016 – 2012)

مليون دولار

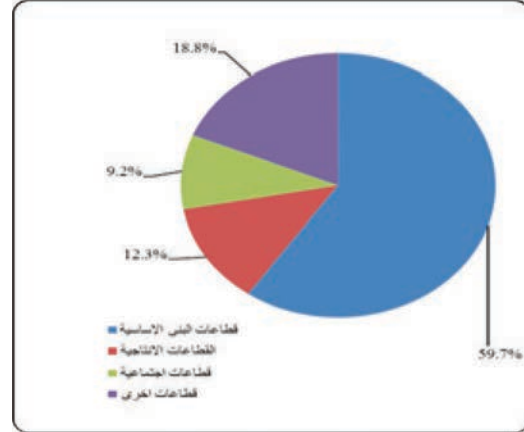
القطاعات الاقتصادية	2012		2013		2014		2015		2016		الاجمالي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) قطاعات البنى الأساسية:												
- النقل والاتصالات	65	1,925	80	2,260	57	2,221	77	3,325	75	3,502	354	13,233
- الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	60	2,555	65	4,427	92	6,665	100	6,428	67	5,022	384	25,098
- المياه والصرف الصحي	31	1,257	41	923	47	1,238	38	1,166	28	1,695	185	6,279
مجموع فرعي	156	5,737	186	7,610	196	10,125	215	10,920	170	10,218	923	44,610
(2) القطاعات الإنتاجية:												
- الزراعة والثروة الحيوانية	63	752	104	1,246	65	1,448	70	1,771	69	2,520	371	7,737
- الصناعة والتعدين	4	26	11	301	12	415	17	306	18	435	62	1,482
مجموع فرعي	67	778	115	1,547	77	1,863	87	2,076	87	2,955	433	9,219
(3) قطاعات اجتماعية:												
- قطاع التعليم	-	-	67	493	86	440	80	588	50	831	283	2,352
- قطاع الصحة	-	-	56	595	56	370	44	505	55	1,004	211	2,474
- قطاع الاسكان	-	-	5	210	5	366	10	116	7	1,333	27	2,026
مجموع فرعي	-	-	128	1,298	147	1,176	134	1,209	112	3,168	521	6,851
(4) قطاعات أخرى:												
- قطاع مصرفي	-	-	111	1,938	148	2,361	83	2,999	87	3,240	429	10,537
- قطاعات أخرى	229	1,938	33	167	61	427	60	527	74	411	457	3,469
مجموع فرعي	229	1,938	144	2,104	209	2,788	143	3,526	161	3,651	886	14,006
المجموع الكلي	452	8,453	573	12,560	629	15,951	579	17,730	530	19,992	2,763	74,686

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي. ملاحظة: عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق للفترة (2010 – 2012)، أدرجت ضمن "قطاعات أخرى" وتشمل خدمات التعليم، الصحة، الإسكان، ودعم موازن المدفوعات.

الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2012-2016) (2016)

استفادت 124 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2012-2016، منها 848 عملية خصصت للدول العربية بقيمة 33.1 مليار دولار، ما يمثل حوالي 44 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات المجموعة خلال الفترة، و997 عملية للدول الأفريقية بقيمة 14.7 مليار دولار، و467 عملية للدول الآسيوية بقيمة 22.3 مليار دولار، و104 عملية للبلدان اللاتينية بقيمة 1.6 مليار دولار، بالإضافة إلى 40 عملية في بلدان أخرى بقيمة 2.2 مليار دولار، و307 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة 766 مليون دولار، جدول (3) والشكل (4).

الشكل (3): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية
(2016 - 2012)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

جدول (3)
توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة
(2012 - 2016)

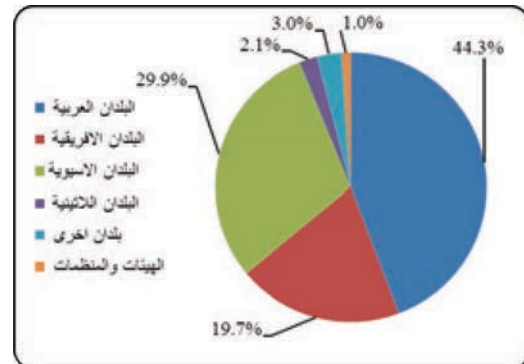
المجموع		2016			2015			2014			2013			2012			مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	
قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	العدد	قيمة العمليات	عدد العمليات	العدد	قيمة العمليات	عدد العمليات	العدد	قيمة العمليات	عدد العمليات	العدد	قيمة العمليات	عدد العمليات	العدد		
33,060	848	*21	9,488	178	*21	6,396	151	*20	6,948	164	*21	5,901	188	*19	4,328	167	*15	(1) البلدان العربية
14,734	997	*40	3,455	188	*30	4,681	216	*36	3,100	202	*32	2,208	217	*32	1,289	174	*31	(2) البلدان الأفريقية
22,319	467	*27	5,579	98	*21	5,912	110	*22	4,396	89	*21	3,812	104	*20	2,620	66	*19	(3) البلدان الآسيوية
1,559	104	*19	248	21	*10	497	28	*13	478	26	*11	203	18	*7	134	11	*9	(4) البلدان اللاتينية
2,247	40	17	1,125	9	3	69	6	6	699	6	5	282	14	9	73	5	4	(5) بلدان أخرى
766	307	-	97	36	-	176	68	-	330	142	-	153	32	-	10	29	-	(6) لهيئات والمنظمات
74,686	2,763	*124	19,992	530	*85	17,730	579	*97	15,951	629	*90	12,560	573	*87	8,453	452	*82	لمجموع الكلي

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.
(* بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة).

المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق لنهاية عام 2016

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2016 حوالي 184.2 مليار دولار. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 99.5 مليار دولار (54 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 47.3 مليار دولار (25.7 في المائة)،

الشكل (4): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة
البلدان المستفيدة (2012 - 2016)

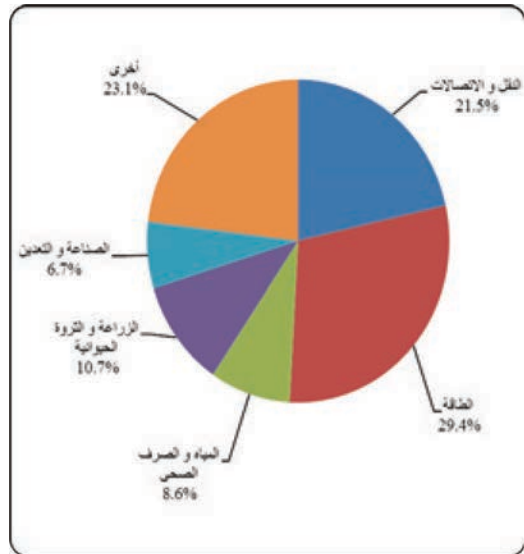


المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي.

بنسبة 2.6 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند) 0.01 في المائة.

وقد شملت الأولويات قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الاجتماعية، على نحو 82.6 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. حيث يتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة 29.4 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 21.5 في المائة، ثم قطاع الخدمات التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 23.1 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.6 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 17.4 في المائة منها حوالي 10.7 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 6.7 في المائة للصناعة والتعدين، الملحق (6/11) والشكل (6).

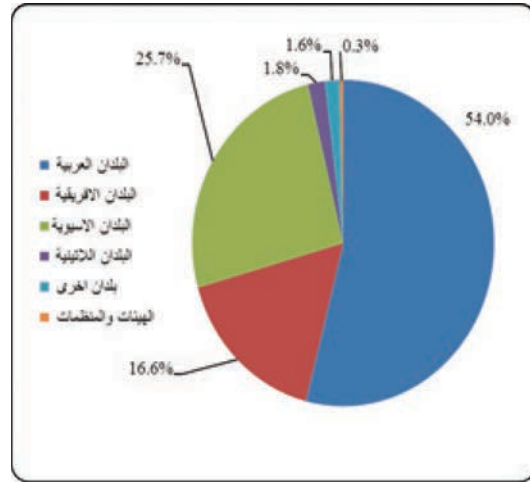
الشكل (6): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (2016)



المصدر: الملحق (6/11).

ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 30.5 مليار دولار (16.6 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 3.3 مليار دولار (1.8 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 3.0 مليار دولار (1.6 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 603.4 مليون دولار (0.3 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (5).

الشكل (5): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (2016)



المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 41.5 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2016، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 17.2 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 11.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 9.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.1 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 5.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 4.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

إطار (1)

البوابة العربية للتنمية

البوابة العربية للتنمية هي مبادرة أطلقتها مؤسسات مجموعة التنسيق خلال مؤتمر رؤساء المجموعة في فيينا عام 2006 حيث شدّدوا على أهمية تعزيز المعرفة حول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مستعرضين فكرة إنشاء منصة إلكترونية لإدارة المعرفة تكون ركيزة لتبادل المعلومات والإحصاءات ذات الجودة العالية. تهدف هذه المساحة الإلكترونية في المدى البعيد إلى خلق فرص للتنمية وتحسين المعايير المعيشية في العالم العربي من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتفعيل المشاركة التي أساسها نشر المعرفة المتعلقة بحوثات التنمية في البلدان العربية انطلاقاً من أهمية نشر البيانات الإحصائية في العالم العربي ومعالجة ثغراتها، التي تفتقر أحياناً إلى التحديث المتواصل، وعدم توفرها بمصدر واحد مما يُصعّب عملية الوصول إليها.

وعلى ضوء ذلك، قررت مجموعة التنسيق تنفيذ الفكرة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثلاث مراحل حيث تضمنت المرحلة الأولى إنشاء قاعدة بيانات شملت خمسة مواضيع تنموية: هي التوظيف وإطار عمل القطاع الخاص والتجارة والخدمات المصرفية والمالية والاقتصاد الكلي، وقد وفرت هذه القاعدة بيانات معرفية خاصة بتلك المواضيع يمكن للمعنيين من خلالها صياغة التوقعات الاقتصادية المستقبلية للبلدان العربية. وفي المرحلة الثانية، وبعد سلسلة من المشاورات مع أكثر من 50 خبير من خلفيات مختلفة، جاء القرار بتوسيع نطاق عمل البوابة لتشمل مواضيع تنموية إضافية مثل الطاقة، والزراعة، والمياه والأمن الغذائي، والتعليم، بالإضافة إلى زيادة عدد الدول التي تغطيها البوابة لتشمل كافة الدول العربية، وعلاوة على ذلك تمّ التركيز على توفير أحدث البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية في البلدان العربية والمؤسسات الدولية المعنية بتلك المواضيع. وفي المرحلة الثالثة، تم استكمال البيانات حول القطاعات التي لم تتضمنها المرحلتين السابقتين وإضافة بيانات للفترة الزمنية منذ عام 2000 إلى عام 2014، لكل القطاعات ولكل الدول العربية مع توفير آلية متصلة بالجهات الخارجية المُعدة للبيانات لتحديث قاعدة البيانات الموجودة بالبوابة تلقائياً وتوفير أحدث الوسائل لتصوير البيانات للمستخدمين. كما ستضمن هذه المرحلة التعاون بشكل وثيق مع منتجي البيانات في المنطقة العربية، وخاصة مكاتب الإحصاء الوطنية، بالإضافة إلى تطوير قاعدة البيانات لكي تتضمن أداة تساعد في رصد مسار تطبيق أجندة التنمية العالمية لعام 2030.

ومع انطلاق البوابة العربية للتنمية رسمياً في 25 أبريل 2016، باتت تشكّل اليوم منصة إلكترونية فريدة من نوعها عالمياً، ويكاد لا يكون لها أي منافس في المنطقة العربية من حيث تغطيتها الشاملة لمواضيع عديدة والمميزات التي تتصف بها. فهي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتوفّر قاعدة بيانات استثنائية تؤمّن أكثر من 2750 مؤشر مستخرج من بيانات صادرة عن مكاتب الإحصاء الوطنية حول 11 موضوع تتطرق إليهم البوابة، إضافة إلى 400 مؤشر مستخرج من بيانات تنشرها المنظمات الدولية، كما تقدم البوابة للمستخدمين أدوات متطورة لتصفّح واستخراج البيانات وتصويرها وإمكانية ترجمة المؤشرات بصورة تلقائية باللغتين التي تعتمدهما البوابة حالياً.

تعتبر البوابة المنصة الإقليمية الوحيدة التي تقدم مؤشرات وطنية ذات جودة عالية وبصورة إلكترونية خاصة. كما تعمل على زيادة عدد المواضيع التي تتطرق إليها، كما تقدم خدمات وورشات عمل موجهة إلى منتجي البيانات الرسمية في المنطقة العربية إضافة إلى المستخدمين من قطاع خاص ورواد أعمال وطلاب وصحافيين، بالإضافة إلى قاعدة البيانات، تضم البوابة مستودع للمعرفة يحتوي على أهم وأحدث المنشورات بلغ عددها 1140 منشوره، وأيضاً مساهمات تحليلية بلغت 102 مدونة من أهم الخبراء الإقليميين والدوليين ورواد الأعمال يعالجون فيها قضايا التنمية في المنطقة العربية. ومع وصول عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية إلى 141 مليون مستخدم، فإن مؤسسات مجموعة التنسيق ستعمل على تلبية هذه الاحتياجات لمستخدمي الإنترنت من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية عن قضايا التنمية، وذلك من أجل تفعيل النقاش البناء وتحسين فعالية برامج التنمية والعون العربي في المنطقة.

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

مثل العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى تدفق المهاجرين من أفريقيا.

وحسب تقرير لجنة مساعدات التنمية، فإن المساعدات الإنمائية الرسمية زادت بنحو 8.9 في المائة، من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بعام 2015. ويعود سبب هذه الزيادة إلى المساعدات الإنسانية التي قدمتها الدول الأوروبية بشكل مساعدات استثنائية لمواجهة أزمة اللاجئين. ومن جانب آخر، تشير نفس البيانات إلى أن صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأوروبية الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية بلغ في عام حوالي 2016 حوالي 81.3 مليار دولار أي بزيادة 13.1 في المائة مقارنة بعام 2015.

يشير التقرير الأولي للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في إبريل 2017، بخصوص المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أن صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الصناعية قد بلغ حوالي 142.6 مليار دولار عام 2016. كما ارتفعت نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 0.32 في المائة. كما يشير التقرير المذكور إلى أن أفقر بلدان العالم لم تستفد من الزيادة بل انخفضت مستويات المساعدات المقدمة لها. وفي المقابل، ازداد تدفق المعونات الموجهة لمعالجة مشكلة اللاجئين نحو أوروبا بسبب الأوضاع في سوريا والاضطرابات المستمرة في بلدان أخرى

جدول (4)
أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية
(2015)

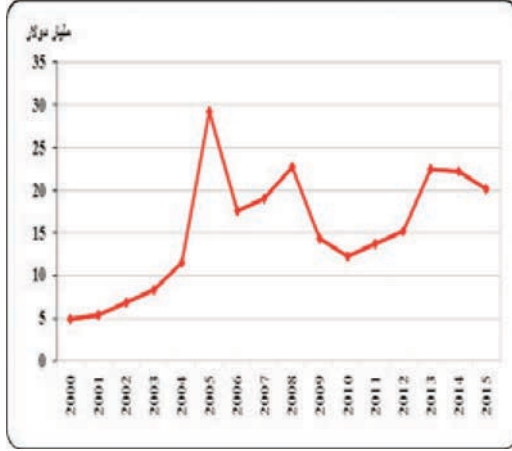
أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	31.08	السويد	1.40
المملكة المتحدة	18.70	النرويج	1.05
ألمانيا	17.78	لوكسمبورغ	0.93
اليابان	9.32	الدنمارك	0.85
فرنسا	9.23	هولندا	0.76

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المستفيدة من هذه المساعدات، حيث بلغ حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية خلال عام 2016 نحو 4.1 مليار دولار، وتجاوزت المنح بنسبة 54 في المائة من هذه المساعدات، كما تميزت تلك المساعدات لعام 2016، باستحواذ القارة الإفريقية على ما يقرب من 54 في المائة من إجمالي حجم تلك المساعدات.

وعلى صعيد الدول المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، فقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي، حيث سجلت 1.12 في المائة عام 2016، وقد تصدرت اليمن وسوريا قائمة الدول

الشكل (7): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر



المصدر: الملحق (7/11).

حصة الدول العربية من المساعدات الدولية خلال الفترة (1990 – 2015)

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي خلال الفترة (1990-2015) للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية حوالي 319.7 مليار دولار. وحصل العراق على الحصة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، بلغ مقدارها 72.1 مليار دولار، أي بنسبة 22.6 في المائة، ثم مصر بمقدار 55.3 مليار دولار وبنسبة 17.3 في المائة، وفلسطين بمقدار 32.1 مليار دولار وبنسبة 10.0 في المائة، والسودان بمقدار 25.9 مليار دولار وبنسبة 8.1 في المائة، والمغرب 25.3 مليار دولار وبنسبة 7.9 في المائة، والأردن بـ 20.6 مليار دولار وبنسبة 6.4 في المائة، الملحق (7/11).

